



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

إستراتيجية جماعة الإخوان الإلكترونية

للضغط على الحكومة المصرية خلال الأشهر الأخيرة
وسُبل التصدي لها



يوليو
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة:



شهدت الأشهر الماضية تصاعداً ملحوظاً في الحملات الإلكترونية التي تشنها جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات المرتبطة بها ضد الدولة المصرية، في محاولة متجددة لزعزعة الاستقرار السياسي والنيل من التماسك المجتمعي حول القيادة السياسية. ويأتي هذا النهج امتداداً لإستراتيجيتها منذ الإطاحة بها من الحكم عام 2013 وتصنيفها كجماعة إرهابية؛ حيث دأبت على استغلال الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية لتشويه صورة الدولة، من خلال تضخيم الأزمات القائمة أو فبركة أزمات غير حقيقية، كما ظهر في شائعات "اقتحام مركز شرطة" أو الادعاء بوجود تحركات لكيان وهمي يُدعى "تنظيم عشائر سيناء".

وفي مواجهة ذلك، كثّفت الدولة المصرية جهودها عبر أدوات متعددة، منها فرق متخصصة لرصد الشائعات، وتشريعات صارمة لمكافحة الأخبار الكاذبة، وشراكات مع منصات التواصل للحد من تداول المحتوى المضلل، إلى جانب حملات توعوية لتحصين الرأي العام.

ويُرَكِّز هذا التقرير على تفكيك الإستراتيجية الرقمية التي تتبعها الجماعة ضمن أدوات "الجيل الخامس من الحروب"، عبر منصات إعلامية متعددة تستغل الأزمات وتعيد صياغة الأحداث لتأليب المجتمع. كما يرصد التقرير جهود الدولة في التصدي لهذه الممارسات من خلال الرقابة الإلكترونية، والتوعية المجتمعية، وتعقب شبكات التمويل والدعم التي تغذي هذه الحملات.

أولاً: الحملات الإلكترونية والتضليل الإعلامي (الطبيعة والأهداف):

■ **أولاً**، تعزيز وجودها على منصات التواصل الاجتماعي التقليدية مثل فيسبوك وتويتر، مع التركيز بشكل خاص على المنصات الأقل رقابة مثل تليجرام وتيك توك.

■ **ثانياً**، تطوير أدوات إعلامية متخصصة تشمل قنوات بث مباشر ومواقع إخبارية ينطلق بثها من منظور الجماعة وتصوراتها.

■ **ثالثاً**، توظيف تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والفيديوهات المفبركة والمصطنعة لأحداث قديمة؛ بهدف إنشاء محتوى مضلل وموجه لزعزعة الأمن والاستقرار.

تمثل الإستراتيجية الإعلامية الرقمية لجماعة الإخوان المسلمين أحد أهم أدواتها للضغط على الحكومة المصرية خلال الفترة الحالية وبداية من فترة الحصار الذي فرض عليها عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. فقد أدركت الجماعة مبكراً أهمية هذا النوع من الإعلام في كسر الحصار المفروض عليها، وعملت على تطوير بنية تحتية إلكترونية متكاملة تشمل عشرات المواقع والقنوات والحسابات على مختلف المنصات. وقد تطورت هذه الإستراتيجية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية؛ حيث اعتمدت الجماعة على ثلاثة محاور رئيسية:



الإخوان المسلمين في تنفيذ عمل إرهابي شامل على المستوى القومي.

يستهدف إعادة حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو كنتيجة ورد فعل على عزل جماعة الإخوان المسلمين عن الحكم؛ وقد سبق تنفيذ تلك المحاولة فيديو دعائي واستعراضى للقدرات العسكرية والتدريبية للحركة وأعضائها، ويدعو لزعة أمن الدولة المصرية وإعادة حالة عدم الاستقرار التي كان قد تم التغلب عليها عقب الجهود الأمنية والعسكرية المتضافرة من مختلف أجهزة الدولة المعنية، واستهدف الفيديو تضخيم قدرات الحركة العسكرية الأمر الذي تم تداوله إلكترونياً بصورة واسعة وسريعة تنبئ بحراك رقمي موجه وغير تلقائي يظهر القدرات الرقمية والتنظيمية التي توفر الدعم للجماعة.

وقد باءت المحاولة بالفشل بعد تمكن قطاع الأمن الوطني بالتنسيق مع الجهات الأمنية تحديد قيادات حركة حسم القائمين على ذلك المخطط والذين كانوا محكوماً عليهم في العديد من القضايا السابقة ودخلوا إلى البلاد بصورة غير قانونية.

وعقب استئذان نيابة أمن الدولة العليا تمت مداومة وكر الإرهابيين المتورطين بناءً على التحقيقات والجهود التنسيقية على كافة المستويات المعنية.

ومن الناحية العملية، قامت الجماعة بشن سلسلة من الحملات الإلكترونية الممنهجة خلال العقد الماضي منذ حظر نشاطها وتصنيفها جماعة إرهابية.

وشملت هذه الحملات نشر شائعات وتهويل الأحداث حول سوء الأوضاع الاقتصادية وتداعياتها على مستوى الطبقة المتوسطة والدنيا واستغلال السخط الشعبي في أوساط هذه الفئات، وتضخيم الأزمات وردود الفعل الشعبية عليها، واستغلال الأحداث الإقليمية مثل القضية الفلسطينية لتشويه صورة الدولة المصرية وجهودها.

كما اعتمدت على ما يُسمى بـ "اللجان الإلكترونية" التي تعمل على مدار الساعة لنشر الروايات المغلوطة وتصيد الثغرات للطعن في أداء الحكومة وتشويه سياساتها ومنجزاتها على المستوى الاقتصادي والدولي ودورها الفاعل على المستوى الإقليمي، إضافة إلى ذلك التهديدات على المستوى الأمني واستهداف أمن واستقرار الدولة؛ ومن أبرز تلك الحملات في الفترة الماضية والتي كان لها صدى كبير على المستوى المحلي كل من الآتي:

■ **تسلل عناصر من حركة حسم عبر الحدود:** شهد شهر يوليو ٢٠٢٥، محاولة فاشلة لحركة حسم المنتمية لجماعة



وبادر عنصرا حسم بالوكر الذي كان في منطقة "بولاك الدكرور" بإطلاق الأعيرة النارية بصورة عشوائية في اتجاه القوات والمنطقة المحيطة بالعقار بعد محاصرتهم، مما دفعه القوات للتعامل معهما وقد أسفر تبادل إطلاق النار عن مصرعهما، واستشهد أحد المواطنين الذي تصادف مروره بمحل الواقعة، متأثراً بإصابته نتيجة إطلاق النار العشوائي من قبل العناصر الإرهابية، وكذلك إصابة ضابط من أفراد القوة أثناء محاولة إنقاذ المواطن.

■ **ترويج خطاب الكيان الوهمي "مجلس عشائر سيناء":** بعد تجاوز تهديد حركة

حسم وما أحاط بها من حملات إلكترونية، ما لبثت تلك اللجان أن أطلقت شائعة مفادها وجود تنظيم عشائر في سيناء تحت اسم "عشائر سيناء"، والذي صرح بجاهزيته لكسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ولعب دور فاعل في تأمين قوافل المساعدات، وطالب الرئيس "السيسي" بفتح معبر رفح بشكل فوري، ودعوا عموم المواطنين للاحتجاج وتشكيل المسيرات باتجاه معبر رفح لكسر الحصار استمراً للمساعي الرامية لاتهام مصر بالتقصير في ملف غزة وجهودها لإنهاء الأزمة الإنسانية فيها والتقليل من جهود وساطتها، واتهامها بالتواطؤ في الأزمة الإنسانية التي ألمت بالقطاع المنكوب، لتعلن الجهات الرسمية عدم صحة هذه البيان وتؤكد استمرار الجهود المصرية الحثيثة في إنهاء الأزمة، ما أكدته كذلك التقصيات الصحفية من عدم وجود تنظيم بهذا الاسم من الأساس.

وأكدت مصر في غير موضع التزامها الكامل بالتوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية ومساعيها الحثيثة لفك الحصار عن غزة وإدخال المساعدات اللازمة لتجاوز الأزمة وجهودها الدولية في الحشد في سبيل القضية الفلسطينية وإغاثة الأشقاء الفلسطينيين. وتزامن تلك الشائعات مع تعاظم نتائج جهود الوساطة والحشد الدولي التي أسهمت في تحويل دفة السياسة الفرنسية ولو جزئياً باتجاه القضية الفلسطينية ونحو الاعتراف بها كدولة مستقلة، وبداية دخول المساعدات الإنسانية من مصر عبر معبر كرم أبو سالم.

■ **الفيديو المفبرك لاقتحام أحد أقسام الشرطة:** تداولت حسابات موالية لجماعة الإخوان المسلمين على منصات التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يُزعم فيه اقتحام مجموعة من الشبان لقسم شرطة المعصرة بطلوان جنوب القاهرة. وادعى الفيديو أن عددًا من الأفراد تمكنوا من اقتحام القسم واحتجاز ضابط أمن وطني داخل القسم، مطالبين بفتح معبر رفح لدخول المساعدات إلى غزة، في محاولة لربط الحادثة المزعومة بالقضية الفلسطينية. كما زعم الفيديو أن المهاجمين وصلوا إلى "الدور الرابع" في القسم دون مقاومة، وهو ما أثار جدلاً واسعاً على الإنترنت؛ حيث كشف تحليل الفيديو عدة تناقضات تثبت تلفيقه، منها عدم وجود "دور رابع" في مبنى قسم شرطة المعصرة، كما أن الحراسات الأمنية المشددة تجعل اقتحام المبنى بهذه السهولة أمراً مستحيلاً. بالإضافة إلى ذلك، نفى سكان المنطقة وقوع أي حوادث، مؤكدين أن الأوضاع كانت طبيعية تمامًا.

وسارعت الجهات الرسمية بنفي الخبر منعاً لتداول الشائعة وتعاظم تهديدها؛ حيث أصدرت وزارة الداخلية بياناً رسمياً أكدت فيه أن الفيديو "مفبرك" ولا أساس له من الصحة، مشيرةً إلى أن القائمين على ترويجه يتبعون تنظيمياً لجماعة الإخوان المسلمين. كما نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء توضيحاً مفصلاً كشف زيف الادعاءات، مؤكداً أن الأجهزة الأمنية ضبطت الحسابات المسؤولة عن نشر الشائعة؛ تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحققهم وبحق الجهات المتورطة من خلفهم.



■ **الحملة الإعلامية المكثفة لاتهام مصر بالمشاركة في حصار غزة:** تواترت التصريحات الإعلامية المنتمجة أو الداعمة لجماعة الإخوان المسلمين عن تورط الحكومة المصرية في حصار قطاع غزة واتهامها بالتواطؤ في المأساة الإنسانية التي يعاني منها القطاع متغافلة عن الدور المحوري الذي تلعبه مصر في حل الأزمة والتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار على المستوى الدبلوماسي، وفي كل المحافل الدولية وعلى المستوى الإغاثي من خلال شاحنات المساعدات التي لم تتوقف عن التوافد إلى معبر رفح والذي لم يعقها إلا الطرف الإسرائيلي، وذلك في ظل سيطرة الاحتلال على رفح الفلسطينية والطرف الآخر من المعبر.

الاتهامات التي ترفضها مصر بشكل قاطع؛ حيث أكدت الوقائع أن معبر رفح لم يُغلق طوال الحرب من الجانب المصري، بل ظل ممراً حيوياً دخلت عبره 80% من إجمالي المساعدات الإنسانية لغزة. إضافة لتوثيق الحكومة المصرية تعطل مئات الشاحنات المحملة بالغذاء والدواء تنتظر على الحدود؛ بسبب رفض إسرائيل السماح بدخولها مع غياب الضغط الدولي اللازم، كما استقبلت المستشفيات المصرية آلاف الجرحى الفلسطينيين. والتزام الرئيس "السياسي" برفض أي مخطط لتهجير سكان غزة منذ اليوم الأول للحرب، وهو موقف ثابت جعل مصر هدفاً لحملة التشويه من العديد من الأطراف الدولية باختلاف مصالحهم.

“

■ **تحريك العناصر في الخارج لمحاصرة السفارات المصرية:** دشّن عدد من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين بالخارج - في إطار سياستهم المعادية لقيادة الدولة المصرية - حملة معادية للدولة المصرية قوامها محاصرة مباني السفارات المصرية بالخارج وغلق أبوابها من الخارج؛ وذلك تحت شعار معلن هو نصر القضية الفلسطينية وفك الحصار؛ وأما الهدف فهو تشويه صورة مصر دولياً بتصويرها كمساهم في الأزمة الإنسانية في غزة ومساهم في الحصار متجاهلة للحقائق والوقائع التي تثبت قيام مصر بدور هو من ضمن الأكبر والأهم إقليمياً ودولياً على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي لدعم القضية الفلسطينية. تحركات في ظاهرها دعم القضية الفلسطينية بيد أنها تبرئة للمحتل وتقليل من المسؤولية الواقعة عليه في سبيل تصفية الحسابات السياسية.

وهو تصعيد يتزامن مع تنامي الجهود المصرية في ملف الوساطة وتحقيق إنجازات ملموسة تخفف من وطأة الحصار، والدعوات التي في ظاهرها دعم للقضية الفلسطينية ما هي إلا محاولة لجر مصر إلى منحدر المساومات السياسية ومحاولة يائسة تهدف إلى الوصول لأي مكاسب سياسية من خلال الضغط على الدولة ومؤسساتها، وذلك عبر استغلال العاطفة المؤججة في الظرف الراهن. واستغلال حالة التعاطف العام مع المأساة الفلسطينية، لتحقيق مكاسب سياسية ليست في متناولهم حتى عقب تلك الحملات الممنهجة على مصر.

■ وقد خرج الرئيس "السيسي" في بيان تلفزيوني في ٢٨ يوليو، مخاطباً الشعب المصري ابتداءً والعالم أجمع والرأي العام على المستوى الدولي، موضحاً الجهود المصرية الحثيثة في علاج الأزمة الفلسطينية مشيراً إلى الدور المحوري الذي لعبته مصر منذ بداية الأزمة وحتى يومنا هذا وعقيدتها والتزامها الثابتين تجاه الحقوق التاريخية للفلسطينيين في بلادهم، وموقف مصر الداعي لحل الصراع وتفكيك معطيائه وعناصره من وقف الحرب وإدخال المساعدات وإطلاق سراح المحتجزين، وانتهاءً بحل الدولتين، وذلك من خلال رفض التهجير ورفض تصفية القضية الفلسطينية، وأكد بشكل قاطع على تحمل الجانب الإسرائيلي لكامل المسؤولية في ملف منع دخول المساعدات الإنسانية إذ أن المعابر المشتركة لم تغلق من الجانب المصري في أي مرحلة من مراحل الصراع المختلفة بداية من السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بينما تم منع دخول المساعدات المكدسة على الجانب المصري من قبل الطرف الإسرائيلي المسيطر على الطرف الآخر من تلك المعابر، وختم كلمته بمناشدة للشعب المصري ابتداءً بعدم الانسياق خلف الشائعات المغرضة المشككة في الجهود المصرية الحثيثة في تخفيف حدة المأساة التي يعاني منها الأشقاء الفلسطينيون، ثم ناشد الرئيس ختاماً دول العالم أجمع والأطراف الأكثر تأثيراً لبذل أقصى جهد ممكن لوقف الحرب وإنهاء المعاناة الفلسطينية والتوصل لحل دائم وعادل للمعاناة الفلسطينية.

■ وبناءً على ما تقدم، فتنهج جماعة الإخوان المسلمين والمحسوبين عليها في الفترة الأخيرة وذلك كامتداد طبيعي لسياساتها من بعد عزلها عن الحكم؛ سياسة تشويه وتضليل متعمد للرأي العام وتأليب على الحكومة وتشكيك في منجزاتها وجهودها محلياً ودولياً، وذلك من خلال أدوات متعددة منها الدعاية الإعلامية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى التحريض الأمني المباشر مثل شائعة اقتحام قسم الشرطة وغير المباشر كالتظاهر أمام السفارات، هي كلها سياسات تشترك في المضمون والهدف وإن اختلفت في الأدوات؛ وهي سياسة استغلال الأحداث الراهنة والتعاطف المجتمعي مع قضية أو حدث ما ويعيد توظيفه؛ في الظاهر تحت شعارات الدعم للقضية أو رفض إهدار الموارد العامة للدولة وترتيب الأولويات الاقتصادية، بما في صالح المواطن والرؤى الاقتصادية المستنيرة، ويجمعها الهدف ذاته وهو تحقيق الأهداف الشخصية والمكاسب السياسية من خلال تأليب الرأي العام ضد الحكومة وأمثالاً في حصد تعاطف الشارع مع مواقفهم، ولو على حساب المصداقية وصحة ما يتم الترويج له من أخبار أو حتى جدواه وخضوعه للمنطق.

ثانيًا: إستراتيجيات الحكومة المصرية للتصدي للشائعات:

واجهت مصر حملات التشويه والهجوم الممنهجة التي تعرضت لها، بخطوات استباقية في ظل التحديات التي تفرضها الأزمات العالمية المتسارعة وتداعياتها على الصعيد الداخلي، وتواصل الدولة المصرية جهودها الحثيثة لمكافحة الشائعات التي تستهدف زعزعة الاستقرار وإرباك جهود التنمية، إيماناً منها بأهمية الوعي المجتمعي كخط دفاع رئيس؛ حيث تبنت إستراتيجيات متطورة ومرنة تعتمد على الرصد والتحليل المستمر من خلال المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، وبالتكامل مع كافة جهات ومؤسسات الدولة المعنية، وذلك لمواكبة أساليب نشر وترويج المعلومات المضللة، علاوةً على رصد أنماط الشائعات وفهم أبعادها، مما يسهم في فاعلية جهود التصدي لها، كما تحرص الدولة من خلال نهج متكامل على تزويد المواطنين بالمعلومات الدقيقة من مصادرها الرسمية، ما يضعف تأثير حملات التضليل، وينعكس على تعزيز الوعي المجتمعي، وبما يضمن مواجهة التحديات داخلياً وخارجياً، ودعم استقرار الوطن ومسيرته التنموية وقد بذلت الدولة العديد من الجهود بهذا الصدد من خلال الموازنة بين البعدين الأمني والتنموي، وذلك عبر عدد من القنوات أهمها المركز الإعلامي برئاسة الوزراء.

■ **إنشاء وتفعيل المركز الإعلامي برئاسة الوزراء:** ويتولى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء مهمة توضيح الحقائق للرأي العام ودحض الشائعات المنتشرة حول سياسات الدولة وقضاياها، عبر آليات رصد وتحليل منظمة لوسائل الإعلام التقليدية والرقمية. ويعمل المركز ضمن إطار الشفافية والمصداقية؛ حيث يُصدر بيانات تنفيذية فورية للادعاءات الكاذبة. ويُعد هذا الدور حيويًا في ظل "حروب الشائعات" التي تستهدف استقرار البلاد، تماشيًا مع توجيهات الرئيس "السياسي" بمواجهة الفتن الإعلامية. كما يسعى المركز إلى عرض إنجازات الحكومة وأنشطتها للمواطنين بصورة إعلامية مبسطة وشاملة، مع التركيز على توضيح جهود الدولة في حل المشكلات اليومية وتخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين. ويعتمد في ذلك على وحداته المتخصصة، مثل "وحدة الإنتاج المرئي والمسموع"، و"وحدة الإعلام الإلكتروني"؛ لإنتاج محتوى سهل الاستيعاب ينقل صورة واقعية عن مشروعات التنمية القومية، ويهدف هذا النهج لتمكين المواطن من تتبع سياسات الدولة بشكل مباشر، ويعزز الثقة بين الحكومة والمجتمع.

ويشكل المركز حلقة وصل بين أجهزة الحكومة ووسائل الإعلام عبر وحدتي "التواصل مع الإعلام"، و"الرصد والتحليل"، حيث يرصد كل ما يُنشر محلياً ودولياً، ويحلل توجهات الرأي العام، ويصوغ ردوداً استباقية. إضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية (كوزارة التعليم العالي وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات) لنشر إعلانات رسمية موحدة، مثل فرص العمل أو المنح الثقافية، عبر القنوات المعتمدة. ويُسهم هذا التكامل في ضمان دقة المعلومات وتجنب تضليل المواطنين، خصوصاً في القضايا الحساسة والتي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة من السياسات العامة والمبادرات الاجتماعية والمشاريع الاقتصادية.

▪ **تبني الدولة المصرية إستراتيجية متكاملة لمواجهة الشائعات:** تتكون من ثلاثة أركان لمواجهة الحملات الإلكترونية المضللة، تجمع بين التوعية المجتمعية، والشفافية المعلوماتية، والردع القانوني، كحل كلي لمشكلة الشائعات وحملات التضليل، وتفكيك لعناصرها وأركانها في محاولة لتلافيها من جذورها والتعاطي معها في أسرع وقت ممكن.

التوعية: تحصين المجتمع ضد التضليل: أطلقت الدولة حملاتٍ مؤسسيةً عبر الإذاعة والتلفزيون والمنصات الرقمية، تُعرف المواطنين بآليات كشف الشائعات وأضرارها على الأمن المجتمعي. وتفعيل دور المؤسسات الدينية (كالأزهر ووزارة الأوقاف) في خطب الجمعة والدروس الدينية: للتأكيد على قيم الإسلام فيما يخص نشر الشائعات والترويج لها وتخريب الوطن، مع تسليط الضوء على مسؤولية الفرد في التحقق من المعلومات قبل تداولها.

الشفافية: طمأنة الرأي العام بالحقائق: وهي سياسة انتهجتها الحكومة المصرية في الآونة الأخيرة وأدّت للشائعات في مهدها ومنعاً من انتشارها، وتعمل الجهات الرسمية على تحديث البيانات ورصد آخر التطورات لتقديم الرؤية الرسمية حول أي حدث أو طارئ مثل وزارة الداخلية وتصريحاتها التي تواكب الحدث وكذلك المركز الإعلامي لمجلس الوزراء الذي يعمل على رصد الشائعات أسبوعياً ونشر تقارير تنفيذية مدعومة بالبيانات الرسمية، مثل كشف مزاعم "بيع الأراضي الزراعية" أو "أزمات الدواء". كما أنشأت الحكومة منصات تفاعلية (تطبيقات، مواقع ويب) لتلقي استفسارات المواطنين والرد الفوري عليها، مما عزز ثقة الجمهور في المصادر الرسمية كبديل موثوق.



المواجهة القانونية: ضرب

مصادر التضليل؛ طبقت

الدولة قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية بعقوبات رادعة تصل إلى السجن والغرامات المالية لمن يثبت تورطهم في نشر أخبار كاذبة تُهدد الأمن القومي أو الاستقرار الاقتصادي. وتصدت التشريعات المصرية للشائعات التي تبث عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية، وفي مقدمة الجهود القانونية القانون رقم 180 لسنة 2018 لتنظيم الصحافة والإعلام، والذي منح المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام صلاحيات اتخاذ الإجراء المناسب حيال نشر أو بث أخبار كاذبة بأي وسيلة إعلامية أو موقع إلكتروني أو حساب إلكتروني شخصي يبلغ عدد متابعيه 5 آلاف أو أكثر، كما قامت بتشكيل وحدات أمنية متخصصة لرصد الحسابات الوهمية وإغلاق الصفحات المشبوهة.

ثالثاً: سبُل تعزيز فعالية جهود مكافحة الشائعات:

تبرز عدة تحديات بالتزامن مع مجابهة الشائعات تتمثل أهمها في سرعة الاستجابة لتلك التحديات والشفافية والسرعة في نقل المعلومة، في خطوة استباقية لانتشار الشائعات، والحفاظ على القنوات المفتوحة للتواصل بين الحكومة والجمهور لمنع تداول أي من تلك الشائعات بما يخرجها عن نطاق السيطرة، ويصعب من مهمة تصحيح المفاهيم التي قد تنتشر بوصفها حقائق. ويجمل التقرير أبرز التوصيات المعالجة لتلك التحديات فيما يلي:

■ **التطوير التقني والرقابي والتعاون الإقليمي:** يتعيّن على الدولة الاستثمار في تطوير بنية تحتية رقمية رقابية تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي؛ لرصد الحسابات الوهمية والمحتوى المثير بشكل فوري، مع التركيز على المنصات الأكثر استخداماً لنشر الشائعات مثل "تليجرام" و"تيك توك". كما يُوصى بإنشاء قاعدة بيانات عربية موحّدة لرصد الحسابات المشبوهة، وتبادل المعلومات حول الحملات التضليلية العابرة للحدود. ويتطلب ذلك أيضاً بناء آليات ضغط جماعي من الحكومات العربية على شركات التكنولوجيا العالمية (مثل ميتا، وإكس؛ إلزامها بحذف المحتوى التحريضي أو المضلل بسرعة وكفاءة.

■ **التوعية المجتمعية المتطورة:** بدأت مصر في هذا النهج بخطوات حثيثة قطعت فيه شوطاً كبيراً في إدماج التربية الإعلامية في التعليم، ويوصي التقرير بتضمين موادّ عن "محو الأمية الرقمية" في مناهج التعليم الأساسي والجامعي، تشمل تحليل المحتوى المشبوه وآليات التحقق من الصور والفيديوهات. إضافة إلى تنظيم ورش عمل شهرية بالتعاون مع الجهات المعنية وصاحبة الاهتمام؛ حول مخاطر وتداعيات الشائعات.

■ المرونة الاستباقية في الأزمات؛ يُعد اعتماد

نهج استباقي في التعامل مع الشائعات خلال الأزمات أمراً بالغ الأهمية، ويتطلب إنشاء نظام إنذار مبكر يعتمد على تحليلات البيانات الضخمة (Big Data؛ لرصد الاتجاهات الرقمية والتنبؤ بموضوعات الشائعات المحتملة. ويُقترح إنشاء "وحدة الرد السريع" ضمن المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، تضم فريقاً إعلامياً / أمنياً مشتركاً يتدخل خلال ساعات من ظهور أي شائعة كبرى، عبر نشر بيانات تفنيد موثقة وتحقيقات مصورة. كما يمكن إطلاق حملات توعية رقمية موسمية تحت شعارات مباشرة مثل "الشائعة تقتل وطن"؛ لتعزيز الحس الوطني والتصدي المجتمعي للشائعات.



الخلاصة

نجحت الدولة المصرية في التصدي بفعالية للحملات الإلكترونية التي تقودها جماعة الإخوان، والتي اعتمدت على استغلال أزمات إقليمية كالقضية الفلسطينية واستخدام تقنيات مثل "الديب فيك" لنشر محتوى مفرّك يهدف لتقويض الثقة في مؤسسات الدولة. وقد واجهت مصر هذه التهديدات عبر إستراتيجية شاملة تضمنت الرصد السريع للشائعات، كما في واقعة قسم شرطة المعصرة، وسنّ تشريعات حاسمة مثل قانون الجرائم الإلكترونية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي من خلال مؤسسات رسمية ودينية. وهي تحديات وجهود تناولها هذا التقرير، محلاًّ تداعياتها وأثرها في تحصين الأمن السيبراني الوطني.

ورغم نجاح مصر في تقليص أثر الشائعات بفضل آليات المواجهة الحالية، إلا أن خطر التضليل الإلكتروني لا يزال قائماً نتيجة تطور أدواته واستمرارية تمويله عبر شبكات خفية. ولذلك، فإن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز القدرات التقنية، كالاعتماد على الذكاء الاصطناعي في كشف المحتوى الزائف، وتوسيع التعاون الإقليمي عبر إنشاء مرصد عربي موحد، إلى جانب إدماج التربية الإعلامية في مناهج التعليم. فمصر لم تعد تكتفي بالدفاع عن أمنها السيبراني، بل ترسّخ نموذجاً متقدماً في التصدي لحروب الجيل الخامس، يؤكد أن الشفافية والوعي المجتمعي يشكلان خط الدفاع الأقوى في معركة الحقيقة والإرادة الوطنية.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي
التجمع الخامس
ميدان 30 يونيو